عمومية الشركة أقرت توزيع 6٪ نقداً للمساهمين

الغانم: تحسّن «المركز» يعود لارتفاع عوائد الاستثمار في جميع فئات الأصول

وصف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المركز المالي ضرار الغانم قانون الشركات الجديد بأنه المنقذ للاقتصاد الوطني وللقطاع الخاص وهو خطوة على الطريق الصحيح، مشيرا إلى ان هناك معاناة من الروتين الحاصل وتداخل المتطلبات بين الجهات المعنية بالرقابة.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي عقب انعقاد عمومية الشركة أمس بنسبة حضور بلغت 86,4٪ ان هناك سعي بين جمعية المحاسبين واتحاد شركات الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجهات المعنية للبحث في سبل تخفيف تلك التداخلات.

وأعرب عن أمله في ان يتم حل تلك المشكلات قريبا لتخفيف الروتين على جميع الأطراف من شركات ومساهمين وجهات حكومية دون ان يؤدي ذلك إلى اي قصور في الرقابة وان تكون دائما الرقابة هادفة ومعينه وليست معوقة.

وطالب الغانم الجهات المعنية بتخفيف حدة الروتين الناتج عن تداخل القوانين لتتمكن شركات الاستثمار بسرعة عقد عموماتها، مشيرا الى ان «المركز المالي» من أولى الشركات الحريصة على عقد عموماتها قبل الموعد المحدد.

وقال ان الروتين فقط هو المسؤول عن تأخير عقد عموميات الشركات وليست هناك جهة بعينها وراء التأخير، مشيدا بدور هيئة أسواق المال.

ولفت إلى ان 99,9٪ من متطلبات اتحاد شركات الاستثمار التي تقدم بها ابان ترؤسه له تقوم هيئة أسواق المال بتنفيذها حاليا.

هذا وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 6٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي بواقع 6 فلوس للسهم، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ اجتماع الجمعية العمومية.

وعن البيانات المالية للشركة قال الغانم ان «المركز» سجل للعام 2012 صافي ربح بلغ 4,22 ملايين دينار، أي بواقع 9 فلوس للسهم الواحد، مقارنة بخسارة بلغت 0,23 مليون، أي بواقع فلس للسهم في العام 2011، ويعود التحسن في عوائد «المركز» إلى ارتفاع عوائد الاستثمارات في جميع فئات الأصول، والتي حققت أرباحا بلغت 5,2 ملايين دينار في العام 2012، مقارنة بخسارة بلغت 2,2 مليون دينار في العام 2011.

كما ارتفعت حقوق المساهمين المجمعة 94,22 مليون دينار، كما في نهاية عام 2012، مقارنة بحقوق المساهمين المجمعة في 2011 والتي بلغت 87,55 مليون دينار، وهو ما يشكل ارتفاعا نسبته 8٪. أما مجموع الأصول المدارة من «المركز» فقد بلغ 903 ملايين دينار، كما في 31 ديسمبر 2012، أي بارتفاع نسبته 9٪ مقارنة بالعام 2011.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي في شركة المركز المالي مناف الهاجري ان نواب مجلس الأمة انشغلوا بموضوع إسقاط فوائض القروض وكأنه لا توجد تنمية في البلد، معتبرا هذا الامر بأنه مقلق، مطالبا بالتركيز على طرح مشاريع تنموية بدلا من التركيز على اسقاط فوائد القروض.

وفي تعليقه على النمو الذي حققه سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام وحتى الآن قال الهاجري «نحن الآن في حالة من الاستقرار السياسي»، وعناك عوامل ساعدت على تحقيق هذا النمو أبرزها وجود مستويات عالية من السيولة وفائدة منخفضة، لكن التركيز في السوق الآن هو على الأسهم المضاربية والرخيصة، مشيرا إلى ان هناك سيولة تبحث عن فرص مجدية وفيها نمو.

وأضاف أن الدولة فيها فوائض قياسية، كما ان البنوك لديها فوائض مالية كبيرة، واعتبر فوائض السيولة المالية بأنها ظاهرة عالمية، وقال «ان هناك نزعة مضاربية موجودة في كل مكان في العالم».

وردا على سؤال عن أداء شركة المركز المالي قال الهاجري ان الشركة تركز على الاستثمارات العالمية والاستثمار في البورصة والعقار والآن تتجه إلى إصدار سندات وتمويل الشركات، وهذه الأمور تركز عليها الشركة حاليا، وهي أمور جعلت الشركة تتجاوز تداعيات الأزمة.

وكشف الهاجري عن صندوق عقاري جديد ومدر للدخل تنتظر الشركة موافقة الهيئة عليه برأسمال بين 5 و50 مليون دينار، منوها بان أداء الصندوق الذي تديره الشركة حاليا فاق التوقعات ووصل الى نحو 80 مليون دينار.

وتوقع الهاجري أن تقوم الشركات بالتخلص من ديونها مما يتيح فرصا في قطاع الخدمات المالية والتمويلية، خصوصا في مجال السندات دون درجة الاستثمار والأسهم المرتبطة بأدوات الدين، وستقوم القوانين الجديدة وقانون الشركات الجديد بفتح المجال لإصدار هذه الأدوات.

وقال ان «المركز» يعتبر المؤسسة الوحيدة الناشطة في مجال تداول الديون المتعثرة، وكان له دور في إدارة إصدارات لـ3 سندات من أصل 8 إصدارات في الكويت العام 2012.

وأعرب الهاجري عن أمله ان يشهد العام 2013 إصلاحا وتحديثا لقوانين إعسار الشركات وتسوياتها لتنظيم عملية الإفلاس، وحماية الدائنين ضاربا مثالا بأنه قد ظهرت خلال عام 2012 فرص واعدة من بيع الأصول من قبل العقارات المتعثرة وشركات الاستثمار في الكويت بأسعار مغرية تجاريا، ولكن لم يتم بيع أي أصول من قبل الشركات المتعثرة بسبب عدم مواءمة البيئة القانونية، مما أدى إلى تأخير حل أزمة الدين.

وحول أداء صناديق «المركز» قال الهاجري لقد حققت صناديق «المركز» التي تستثمر في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتائج إيجابية، كما حققت إستراتيجية «المركز» للاستثمار العالمي نتائج جيدة، حيث تم تبني نهجا أكثر تحفظا تم بموجبه تغيير توزيع الأصول خلال العام لتقليل الانكشاف على الأسهم والتركيز على أدوات الدخل الثابت وصناديق التحوط.

وقد كانت أدوات الدخل الثابت الفئة الأفضل أداء في الأسواق الناشئة والمتقدمة بنهاية عام 2012، حيث أثمرت عوائد بنسب تفاوتت بين 13٪ و16٪.

وفي تقرير مجلس الإدارة ذكر رئيس مجلس إدارة الشركة ضرار الغانم بشأن النسب المالية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، مشيرا إلى انه بلغ معيار الرفع المالي «للمركز» 0,32 وهو ما يبين تدني نسبة اقتراض «المركز» عن النسبة المفروضة 2,0، وبلغ معيار السيولة السريعة «للمركز» 17٪ مقارنة بالحد الأدنى المفروض من البنك المركزي عند 10٪، وتعكس هذه النسب قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بفضل توافر نسبة سيولة مريحة، علما ان «المركز» سدد كامل مستحقات السندات التي أصدرها في يوليو 2007 بقيمة 100 مليون دولار في موعدها المحدد في 5 يوليو 2012 بالرغم من الصعوبات الائتمانية التي تعتري البيئة الاستثمارية في الكويت والمنطقة، مما يجسد متانة الموقف المالي «للمركز».

● عاطف رمضان

ضرار الغانم ومناف الهاجري خلال عمومية «المركز المالي» (أسامة أبوعطية)

الهاجري: «المركز» يسعى لإنشاء صندوق عقاري برأسمال بين 5 و50 مليون دينار

تقرير البورصة اليومي

مؤشر السوق العام يواصل تخطي مستويات الدعم ويتجاوز 6820 نقطة

نجح المؤشر العام لسوق الكويت للاوراق المالية في تخطي مستوى دعم جديد في جلسة تعاملات امس، وهو مستوى 6800 نقطة باستقراره بعد نهاية الجلسة عند مستوى 6820,4 نقطة وذلك بعد تحقيق مكاسب اضافية بلغت 32,9 نقطة، وبذلك يكون المؤشر العام بلغ اعلى مستوياته منذ اكثر من عامين.

وفي المقابل، استقر المؤشر الوزني عند مستوى اغلاقه السابق وهو مستوى 436,01 نقطة محققا خسائر طفيفة تقدر بـ0,02 نقطة، اما مؤشر كويت 15 فتراجع بمقدار 2,13 نقطة ليصل الى مستوى 1033,51 نقطة وذلك على وقع انخفاض بعض الاسهم القيادية في قطاعات متنوعة منها اجيليتي فضلا عن الدولي وبوبيان في القطاع المصرفي.

وعلى الرغم من استمرار الاداء المتذبذب لحركة مؤشرات السوق، الا ان المؤشر السعري استمر في ارتفاعاته المتواصلة على وقع استمرار الزخم المضاربي الذي تحظى به مجموعة كبيرة من الاسهم الرخيصة التي تقل اسعارها عن 100 فلس بشكل عام، حيث تشهد هذه المجموعة اقبالا لافتا وتتداول هذه النوعية من الاسهم بكميات كبيرة بعضها تجاوز الـ20٪ من اجمالي الاسهم المصدرة.

ومع استمرار هذا الصعود، الا ان عمليات التصحيح الجزئي لاتزال حاضرة في السوق، حيث نشطت عمليات البيع بهدف جني الارباح من مجموعة من الاسهم المضاربية بعد مرور اقل من نصف ساعة من عمر الجلسة، وهو ما ادى الى اتجاه المؤشر السعري للانخفاض دون مستوى 6800 نقطة الذي بلغه مع بداية الجلسة، وهوى المؤشر الى مستوى 6780 نقطة قبل ان يتجه للصعود مرة اخرى على وقع التوسع في عمليات الشراء للاسهم الرخيصة والمتوسطة، وهي العمليات التي استمرت حتى نهاية الجلسة، وكان لها دور بارز في تخطي مستوى دعم جديد في فترة زمنية وجيزة واستقرار المؤشر العام فوق مستوى 6800 نقطة محققا اكثر من 870 نقطة منذ بداية تداولات العام الحالي، وهي مكاسب تفوق التوقعات بكثير، حيث كانت اكثر التوقعات تفاؤلا بلوغ السوق مستوى 6250 نقطة خلال تعاملات الربع الاول.

وعلى اثر ذلك، يرى المراقبون ان السوق مقبل على تراجعات كبيرة خلال المرحلة المقبلة كحركة تصحيحية يحتاجها السوق لسد الفجوات السعرية خاصة أن هناك كثيرا من الأسهم حققت ارتفاعات سعرية كبيرة جدا لدرجة ان بعضها ارتفع بنسبة تقترب من 100٪.

وشهدت جلسة تعاملات امس استمرار التركيز على اسهم تمويل الخليج والمستثمرين والميادين والخليجي وأبيار وغيرها من الاسهم النشطة في هذه الفترة، ما يرشحها لتكون اكثر الاسهم عرضة للتصحيح خلال الجلسات القليلة المقبلة.

وحظي سهم الصناعات بتداولات قوية في جلسة امس تجاوزت 20 مليون سهم وهي كميات كبيرة بالنسبة للسهم في الوقت الحالي، وارتفع السهم بالحد الأعلى بمقدار 10 فلوس واستحوذ على 8,6٪ من اجمالي قيمة التداول.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 32,9 نقطة ليصل الى مستوى 6820,4 نقطة بنسبة 0,49٪، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,02 نقطة ليستقر عند مستوى 436,01 نقطة، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,13 نقطة ليستقر عند مستوى 1033,51 نقطة بنسبة 0,21٪.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 658,9 مليون سهم نفذت من خلال 10,346 صفقة بقيمة بلغت 54,1 مليون دينار، وتباين اداء متغيرات السوق، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 4,3٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 1,7٪ فيما ارتفعت قيمة التداول بنسبة 0,33٪.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

32.9
نقطة ارتفاع المؤشر السعري ليصل الى مستوى 6820,4 نقطة بنسبة 0,49٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,02 نقطة ليستقر عند مستوى 436,01 نقطة، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,13 نقطة ليستقر عند مستوى 1033,5 بنسبة 0,21٪.

658.9
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 54,1 مليون دينار.

5
شركات استحوذت على 34,5٪ من إجمالي قيمة التداول، تصدرها سهم الصناعات بنسبة 8,6٪ من إجمالي القيمة.

«بيتك»: تحسّن مؤشر مديري المشتريات في السعودية

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن السعودية والإمارات، ان مؤشر مديري المشتريات في السعودية بدأ يستعيد عافيته واخذ في التحسن بقوة ونشاط القطاع غير النفطي وزيادة عدد المشاريع الجديدة وثبات معدل التضخم على ما هو عليه في شهر يناير، مشيرا إلى أن التوقعات الاقتصادية لاتزال إيجابية في المملكة، إذ يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بمعدل أعلى عن القطاع النفطي خلال العام الحالي.

وبشأن الإمارات العربية المتحدة فقد كشف التقرير كذلك ان نمو إنتاج القطاع غير النفطي عند أعلى معدلاته في 21 شهرا، رغم التحسن الملحوظ في نمو القطاع النفطي، وقد اقترب القطاع العقاري المترنح من الخروج من أدنى مستوى له، ولكن نظرا للزيادة المستمرة في حجم العقارات المعروضة، فإن حدوث انتعاش واسع النطاق للقطاع من المحتمل أن يكون بطيئا وأن يتم بصورة تدريجية.

وتحسن مؤشر مديري المشتريات السعودي، والذي يستخدم كمقياس للأداء الاقتصادي في الشركات المنتجة في القطاع الخاص غير النفطي، ليصل إلى 58,5 نقطة في فبراير 2013 من 58,1 نقطة في يناير 2013، بدعم من زيادة الإنتاج والطلبيات الجديدة وكذلك ارتفاع مستويات التوظيف. واستمرت قراءة مؤشر مديري المشتريات فوق مستوى الـ 50 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش، وذلك تماشيا مع التوسع القوي في أنشطة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وفي ظل ارتفاع متوسط المؤشر منذ عام 2009.

ولايزال الإنتاج في القطاع السعودي قويا مدفوعا بتحسن ظروف أنشطة الأعمال وزيادة عدد المشاريع الجديدة. وقد تحسنت الطلبيات الجديدة نتيجة لتكثيف شركات القطاع الخاص لجهودها المبذولة في مجالي التسويق والمبيعات. وفي الوقت نفسه، واصلت مستويات التوظيف الارتفاع نظرا لارتفاع حجم أنشطة الأعمال الجديدة. ونظرا لارتفاع حجم وكمية الطلبيات الجديدة، فقد زاد حجم الأعمال غير المنجزة في شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في السعودية بصورة طفيفة في فبراير 2013.

وقامت الشركات السعودية برفع الأسعار ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة تكاليف المدخلات مثل المواد الخام، وقد ارتفعت أسعار المدخلات بشكل عام في فبراير 2013، على الرغم من أن معدل تضخم تكلفة المدخلات لم يتغير على نطاق واسع عن المستوى المسجل في يناير 2013. وارتفع المخزون في فبراير 2013 بنفس معدل الارتفاع المسجل خلال الشهر السابق حيث توقعت الشركات السعودية المزيد من الأعمال الجديدة، مما أدى إلى تراكم المخزون.

ويتماشى استمرار قوة مؤشر مديري المشتريات في القطاع غير النفطي في المملكة مع السعي المتواصل للحكومة نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية مثل قطاعات الصناعة والبناء والتشييد وتجارة الجملة والتجزئة والمصارف والخدمات المالية والنقل والمواصلات. ولانزال عند توقعاتنا للنمو الاقتصادي في المملكة ليكون عند نسبة 4,5٪ في 2013 و5٪ في 2014 على خلفية مرونة النمو في القطاع النفطي وكذلك التوسع الكبير في القطاعات غير النفطية.

وسجل مؤشر مديري المشتريات الإماراتي في الشركات المنتجة في القطاع الخاص غير النفطي ارتفاعا في الإنتاج والطلبيات الجديدة في فبراير 2013، حيث ارتفع إلى 55,4 نقطة من 55 نقطة مسجلة في يناير 2013، وذلك نظرا لتحسن ظروف التشغيل في الإمارات. وجاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر فبراير ثاني أعلى قراءة في 21 شهرا، وتشير القراءة التي تزيد على 50 نقطة إلى حدوث نمو عن الشهر السابق.

وقد سجل الناتج في القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة زيادة قوية في فبراير 2013، بأسرع وتيرة في 21 شهرا، مدفوعا بزيادة الطلب وتحسن ظروف السوق. وقد تحسنت الطلبيات الجديدة نتيجة لتكثيف شركات القطاع الخاص لجهودها المبذولة في مجالي التسويق والمبيعات في الوقت الذي استمرت فيه طلبيات التصدير في الارتفاع وسط زيادة الطلب من الخارج.

وتشير قوة أرقام مؤشر مديري المشتريات إلى التوقعات بأن مساهمة القطاع غير النفطي في الإمارات خلال 2013 ستكون جوهرية. وبالتالي، فإننا نتوقع أن ينمو الناتج المحلي غير النفطي في الإمارات بنسبة 4,5٪ في عام 2013 من نسبة الـ 3,5٪ المقدرة لعام 2012. وحيث إن الإمارات تطورت كثيرا وأصبحت مركزا رئيسيا للخدمات في منطقة الشرق الأوسط، فقد انخفض اعتمادها على صادرات النفط تدريجيا.وقد ظلت مساهمة القطاعات غير النفطية في مستوى يزيد على 60٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. وأصبحت التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية بمثابة المحركات الرئيسية للقطاعات غير النفطية. وفي دبي، يظهر قطاع الخدمات التصديرية نموا كبيرا، في الوقت الذي سجل فيه أعداد السائحين القادمين للبلاد مستوى جديدا من الارتفاع في 2012.

توقعات بتحقيق السعودية وقطر والإمارات أكبر نمو في 2013

ألقى معهد المحللين الماليين المعتمدين CFA في استبيانه السنوي عن توجهات أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الضوء على نتائج رئيسية بشأن مجموعة كبيرة من التوجهات السائدة حاليا في المنطقة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتوظيف، وذلك استنادا الى ردود وملاحظات قرابة 200 محترف استثمار من 11 بلدا يعملون في المنطقة.

وفي معرض تلخيصه للتقرير، قال نيتين ميهتا، المحلل المالي المعتمد، والمدير التنفيذي لمعهد المحللين الماليين المعتمدين في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: «ربما كان خبراء الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل تفاؤلا من زملائهم في أسواق أخرى في أماكن أخرى من العالم. ولكن هذا يحجب بعض التفاوت الحقيقي فيها. اذ تشهد دول مجلس التعاون الخليجي ثقة متنامية، وعودة الى نموذج يلي الأزمة المالية العالمية، في حين مازالت بقية المنطقة تعاني من تأثير الربيع العربي».

وأضاف: «ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التنوع الاقتصادي، فان التحدي لايزال قائما. فان تجدد النمو والازدهار المستمر في كافة أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيعتمد على قدرة المنطقة على تعزيز ثقة المستثمرين. وهذا يستلزم ما هو أبعد من الحاجة الواضحة للاستقرار السياسي، انه يتطلب فضلا عن ذلك المزيد من الشفافية وتحسين ممارسات حوكمة الشركات، بالاضافة الى اعتماد أفضل الممارسات الدولية، وتثقيف المستثمرين، وتطوير وتنفيذ قواعد أقوى للتجارة، الى جانب اعتماد آليات رادعة كافية للقضاء على الممارسات السيئة والجشع والفساد».

كما تحدث المحلل المالي المعتمد CFA، ورئيس جمعية CFA الامارات يعقوب نسيبة، بتفصيل أكبر عن نتائج البحث قائلا: «يعتقد نصف المشاركين في الاستبيان تقريبا أن التداعيات الاقتصادية السلبية للربيع العربي ستتواصل في غضون الأعوام الخمسة المقبلة وستعم المنطقة بأكملها. بيد أن هناك ثقة متنامية بدول مجلس التعاون الخليجي، في ضوء توقعات بأن تحقق المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة أكبر نمو في 2013».

صندوق الدار المالي Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة كما في 2013/03/18
0.882106 د.ك
adam أدام
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار 2232 4165 - 2232 4859